المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

اصدار رقم 21 **كانون ثاني 2007**

لمحة موجزة – قضايا رئيسية

تقرير محدث حول الإغلاق المفروض على غزة

بتاريخ 15 كانون الثاني، دخلت القوات الإسرائيلية أحياء الشجاعية والزيتون في مدينة غزة لفترة 48 ساعة. وبعد الاجتياح، حصلت مواجهات بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمسلحين الفلسطينيين في مواقع أخرى. خلال الأيام الأولى من القتال، قتل ما لا يقل عن 18 فلسطيني بالإضافة إلى متطوع من الإكوادور كان يعمل في كيبوتس والذي قتل من قبل المسلحين الفلسطينيين بينما كان يعمل في الحقول القريبة من السياج الحدودي مع غزة. وبعيد الاجتياح، أطلق المسلحون عشرات الصواريخ وقذائف الهاون عبر الخط الأخضر. بتاريخ 18 كانون ثاني، أعلنت إسرائيل أنها ستعلق حركة نقل الوقود والبضائع إلى غزة. وخلال أيام، نفذ الوقود لدى محطة غزة لتوليد الطاقة وتوقفت المحطة عن العمل لمدة يومين. غالبية السكان في قطاع غزة التي اعتادت على انقطاع التيار الكهربائي بمعدل 4 ساعات في اليوم أصبحت بدون كهرباء لمدة وصلت إلى 12 ساعة في اليوم. واضطرت الخدمات الصحية والمياه إلى الاعتماد على الإمدادات القليلة من الديزل الموجودة لديهم لتشغيل المولدات الاحتياطية.

وقالت مصلحة غزة للمياه، مصلحة مياه البلديات الساحلية، أن الوقود نفذ خلال أيام مما أفقدها القدرة على تشغيل آبارها وقد أدى ذلك إلى حرمان ما نسبته 40% إلى 50% من السكان من المياه. وتأثرت أيضا قدرة مصلحة مياه البلديات الساحلية على معالجة المياه العادمة بسبب تخفيض إمدادات الديزل ونقص قطع الغيار حيث رفضت إسرائيل إدخالها منذ شهر حزيران 2007. وبتاريخ 20 كانون ثاني، كانت تضخ المياه العادمة إلى البحر بمعدل 40 مليون لتر في اليوم لمدة عشرة أيام لأنها لم تتمكن من ضخ المياه إلى محطات المعالجة. لم تدخل أية إمدادات إلى غزة في الفترة بين 18-21 كانون الثاني ووجد برنامج الأغذية العالمي نفسه غير قادرا على توفير حصص غذائية كاملة إلى 50,000 شخص من المستفيدين ذوي الحالات الاجتماعية الصعبة البالغ عددهم 84,000 شخص في حين لم يتسلم 10,000 شخص أي من مخصصاتهم الشهرية. واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب الخاص به بسبب عدم تمكنه من استيراد الأدوات أو توفير التدريب بدون كهرباء. وأعلنت الأونروا أنها ستضطر إلى تعليق توفير الغذاء في حال منعت إسرائيل استيراد الأكياس لوضع الغذاء فيها عند التوزيع.

وبتاريخ 22 كانون ثاني، بدأت إسرائيل بالسماح بإدخال البضائع والوقود إلى غزة مما حال من حدوث كارثة فورية. وفي اليوم التالي، قام المسلحون بتدمير الجدار الحدودي الصلب الذي يفصل غزة عن مصر. ودخلت مجموعات السكان من غزة إلى مصر واشترى العديد منهم البضائع التي كانت تمنع دخولها إسرائيل مثل الاسمنت والأسمدة. وكان من المستحيل احتساب العدد الحقيقي لسكان غزة الذين دخلوا إلى مصر لكن شوارع غزة كانت فارغة وحصل ازدحام

مروري من رفح حتى خان يونس. وتشير تقديرات بعض المحللين أن سكان غزة أنفقوا ما مجموعه 150 مليون دولار أمريكي في مصر في شراء الغذاء والماشية وبضائع أخرى كانت نادرة الوجود في غزة. ودخل بعض المصريون إلى غزة لشراء الخضار.

أثر نقص الوقود والكهرباء على الخدمات الصحية في قطاع غزة (منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)

وقد جاء قرار إسرائيل لوقف إدخال الوقود إلى غزة ليؤثر بشكل كبير على توفير الخدمات الصحية. وبينما تم تعليق القرار بتاريخ 22 كانون الثاني، إلا أن توزيع الوقود إلى مرافق وزارة الصحة لتشغيل المولدات الاحتياطية خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي لم يبدأ بتاريخ 22 كانون الثاني حيث كانت كمية الوقود التي دخلت إلى غزة غير كافية للاستخدام البيتي وكمية الوقود التي تسلمتها محطة الطاقة المحلية لم تكن كافية لتشغيل المحطة بكامل قدرتها. وكنتيجة لذلك، ازدادت ساعات انقطاع التيار الكهربائي في اليوم إلى 12 ساعة الأمر الذي أثر على توفير الخدمات الصحية في مرافق وزارة الصحة خلال الفترة 17-31 كانون الثاني. وقد واجهت ثلاثة مستشفيات من مجموع 11 مستشفى تابع لوزارة الصحة نقص شديد في الوقود وأعلن مستشفيان حالة الطوارئ. وقد توقف توفير خدمات التشخيص وخدمات طب الأسنان في 32 عيادة من أصل 56 مرفق رعاية صحية أساسية تابعة لوزارة الصحة بسبب غياب المولدات العاملة. وتم الإبقاء على خدمات التطعيم مع صعوبات بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وتأثرت خدمات الصحة الإنجابية بسبب التشويشات على إمدادات الوقود وانقطاع التيار الكهربائي.

(لمزيد من التفاصيل، الرجاء أنظر قسم الصحة أدناه)

ازدياد عمليات الهدم في الضفة الغربية، عدد كبير من النازحين

شهد شهر كانون الثاني ازدياد كبير في عدد الفلسطينيين النازحين نتيجة لهدم المنازل من قبل السلطات الإسرائيلية، تحديدا بسبب نقص في تصاريح البناء التي يستحيل تقريبا الحصول عليها في منطقة ج (C) الضفة الغربية. وأشارت التقارير إلى حدوث 57 عملية هدم في الضفة الغربية في شهر كانون الثاني 2008، منها 25 منزل ومبنى مأهول [1]. ويعتبر هذا الرقم الأعلى في عمليات الهدم في الضفة الغربية منذ شهر شباط 2006 عندما قامت السلطات الإسرائيلية بهدم 64 مبنى، تضمنت 6 منازل مأهولة. وقبل شهر كانون ثاني 2008، احتل شهر تشرين الثاني من عام 2005 المرتبة الأولى حيث شهد هدم 25 منزل مأهول مما أدى حينها إلى تشريد 100 فلسطيني.

وكنتيجة لعمليات الهدم في شهر كانون الثاني، نزح ما يقرب من 180 فلسطيني. إضافة إلى ذلك، تم تدمير 6 مباني سكنية مما أدى إلى تشريد ونزوح 35 فلسطيني مما رفع عدد النازحين الفلسطينيين خلال شهر كانون الثاني بسبب هدم وتدمير منازلهم إلى 215 فرد. وقد حصل النزوح في محافظة رام الله (منطقة البقعة بالقرب من قرية مخماس)، محافظة نابلس (فروش بيت دجن)، محافظة طولكرم (ذنابة – عملية عسكرية خارج منطقة ج)، محافظة أريحا (فصايل، الجفتلك)، ومحافظة القدس (الجيب). وقد خسر معظم هؤلاء منازلهم خلال يومين بتاريخ 2-3 كانون الثاني. ما يزيد عن ثلاثة أرباع النازحين هم من البدو حيث تتواجد تجمعاتهم في منطقة ج (C) ، حيث طردتهم السلطات الإسرائيلية بالقوة بادعاء عدم وجود تصاريح بناء.

[1] حدثت عمليتا هدم في قطاع غزة. أحد المنازل هدم خلال عملية عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في مخيم البريج (غزة الوسطى) الأمر الذي أدى إلى تشريد ونزوح عائلة، والبيت الثاني دمر خلال هجوم جوي استهدف وزارة الداخلية في قطاع غزة.

أزمة الأحوال الجوية تهدد مصادر الرزق في الضفة الغربية

تعرضت الضفة الغربية منذ شهر كانون الأول 2007 إلى مجموعة من الصدمات المرتبطة بالأحوال الجوية – الجفاف، الصقيع، والثلج – حيث فاقمت كل منها الأوضاع الصعبة. موسم الشتاء الذي بدأ في منتصف شهر تشرين الثاني لم يجلب الكثير من المطر حيث وصلت نسبة الأمطار في الضفة الغربية 25% من معدل كميات الأمطار، حيث وصلت نسبة الأمطار في جنين إلى 40% فقط من معدل الأمطار في جنين ونسبة 13% من معدل الأمطار المتوقعة جنوبي الخليل. وقد ضرب الجفاف التجمعات السكانية الأكثر عوزا من الذين يعتمدون على الماشية، والذين كانوا يعانون من الفقر والديون بسبب الارتفاع السريع لتكاليف العلف للماشية والمياه. وقد أدى الجفاف أيضا إلى عدم نمو المحاصيل الضرورية للعلف والمروج الخضراء الضرورية للرعي. وأثر الجفاف أيضا على الحيوانات والنباتات التي أصبحت ضعيفة وهشة أمام أزمة الأحوال الجوية المقبلة التي جاءت على صورة الصقيع الذي حصل في منتصف كانون الثاني، مما أدى إلى "حرق" الكثير من المراعي والمحاصيل ونفوق عدد كبير الماشية. وقد تبع ذلك الثلوج التي تساقطت في آخر أسبوع من شهر كانون الثاني مما سبب نفوق مجموعة أخرى من الأغنام. وأشار كثير من مربي الماشية إلى نفوق ما نسبته 50% أو أكثر وهذا يعني فقدان معظم الدخل المتوقع للعام 2008.

الكثير من عائلات مربي المواشي تعيش في خيام أو براكسات بدون أبواب أو نوافذ. الفقر بالنسبة لهم يعني وجود كمية قليلة من الطعام، وقد أثر عليهم البرد بشكل ضار. المجموعات الأفقر منهم بدأت ببيع الماشية وبالرغم من ذلك لم يتمكنوا من سداد الديون المترتبة عليهم. وحتى اللذين يتمتعون بوضع أفضل نسبيا فقد قاربت مواردهم أن تنفذ. وفي حال لم يستطيعوا كسب رزقهم من الماشية، هناك احتمال كبير أن يصبحوا معتمدين على المساعدات.

دعم من صندوق الاستجابة الإنسانية الطارئة لمنع وفيات بسبب التجمد وتخفيف آثار الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية

إن حالة البرد القارص خلال شهر كانون الثاني الذي أدى إلى وفاة خمسة أشخاص في إسرائيل بسبب التجمد أوضحت الحاجة للسعي لإيجاد استجابة طارئة لتستهدف الأكثر عرضة لاحتمالات الوفاة بسبب التجمد والأمراض المرتبطة بذلك في الضفة الغربية. ومن خلال صندوق الاستجابة الإنسانية الطارئة لصالح الأراضي الفلسطينية المحتلة[2]، تم توفير دعم إلى ستة منظمات غير حكومية دولية ووطنية للاستجابة لاحتياجات القطاع الأكثر تأثرا من البرد الشديد في جنوبي ووسط وشمالي الضفة الغربية. وقد تم استهداف الفلسطينيين الذين يعيشون في الخيام، والأكواخ من الخارصين الذين يحتاجون إلى دعم طارئ في مجال التدفئة. وقد استفاد من تدخل صندوق الاستجابة الإنسانية الطارئة ما مجموعه 19,898 مستفيد من 135 تجمع سكاني بقيمة 779,718 دولار أمريكي. وتم تزويد المستفيدين بمدافيء ووقود وحطب لتدفئة الخيام والبراكسات في الليل. وقد تم توفير أيضا بطانيات وفرشات. المنظمات غير الحكومية المنفذة تتضمن: العمل لمكافحة الفقر-اسبانيا، المركز الريفي للتنمية المستدامة، **مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية "شمس"**، ACTED، Premiere Urgence ، مؤسسة الشرق الأدنى.

[2] صندوق الاستجابة الإنسانية الطارئة هو عبارة عن مبادرة من الأمم المتحدة تأسس في عام 2007 لتلبية الاحتياجات الفورية والآنية.

تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التالية في مجموعات عمل قطاعية وتوفر معلومات إلى راصد الشؤون الإنسانية: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.

لمحة موجزة – تركيز على مناطق محددة

الضفة الغربية بما فيه القدس الشرقية

عملية جيش الدفاع الإسرائيلي في مدينة نابلس

بتاريخ 3 كانون الثاني، 2008، أقدم جيش الدفاع الإسرائيلي على عملية عسكرية لمدة ثلاثة أيام في مدينة نابلس، وكان الهدف المعلن منها هو اعتقال عدد من المسلحين الفلسطينيين المطلوبين المختبئين في المدينة. واعتبرت العملية الأكبر نطاقا في المدينة منذ عملية "الشتاء الساخن" التي أطلقت بتاريخ 27 شباط 2007. وقد حصلت عملية شهر كانون الثاني بعد شهرين من نشر أفراد إضافيين من الشرطة الفلسطينية في مدينة نابلس من أجل تسلم المسؤولية الأمنية في المدينة. وخلال العملية، فرض نظام منع التجول على ما يقرب من 20,000 مواطن في البلدة القديمة من مدينة نابلس لمدة 64 ساعة. طبقا لوزارة التربية والتعليم العالي، حرم نظام منع التجول 13 مدرسة في المدينة من توفير الخدمات التعليمية إلى 5,700 طالب.

تم تركيز العملية في البلدة القديمة من مدينة نابلس لكنها أثرت على الطرق الرئيسية في المدينة حيث فرضت قيود على الحركة وتم تحويل حركة السير إلى طرق جانبية. واتخذ جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع أمام مداخل مستشفيين حكوميين في المدينة للتدقيق في بطاقات هوية الأفراد والمركبات في محيط المستشفيين. وخلال العملية، أجرى جيش الدفاع الإسرائيلي حملات تفتيش من بيت إلى بيت وحملة اعتقالات، بالإضافة إلى فتح أبواب العديد من المحال التجارية والمنازل باستخدام المتفجرات. طبقا لبلدية نابلس، أحدثت العملية أضرارا لما مجموعه 123 منزلا في البلدة القديمة. وأشار جيش الدفاع الإسرائيلي إلى اكتشاف مواد لإعداد المتفجرات وذخيرة وصاروخي قسام شبه جاهزين في البلدة القديمة. وأدت العملية العسكرية إلى إصابة 38 فلسطيني (بما يتضمن 21 طفلا)، أصيب معظمهم خلال الاشتباكات بين جيش الدفاع الإسرائيلي وراشقي الحجارة الفلسطينيين. بتاريخ 23 كانون ثاني، 2008، توفي فلسطيني يبلغ 33 عاما متأثرا بجروح أصيب بها بتاريخ 4 كانون ثاني خلال العملية حيث أطلقت ثلاثة رصاصات معدنية مغلفة بمطاط على رقبته من مسافة قريبة. واعتقل الجيش 31 شخص.

أوامر وقف البناء في خربة خشبة (خربة الطوايل) – عقربا، محافظة نابلس

بتاريخ 9 كانون الثاني، 2008، سلم جيش الدفاع الإسرائيلي 15 أمر وقف البناء مما أثر على أوضاع المباني في خربة تل الخشبة (أيضا معروفة باسم خربة الطوايل)، وهي فرع تابع لبلدة عقربا في محافظة نابلس. يتم إصدار أوامر وقف البناء قبل إصدار أوامر الهدم. وجاءت هذه الأوامر ضد 10 منازل، خزاني مياه، المسجد، قسم المراحيض تابع للمسجد، شبكة الكهرباء بطول 5كم (ممولة من قبل مؤسسة التعاون الفني البلجيكي عن طريق سلطة الطاقة الفلسطينية)، تستخدمها بلدية عقربا لربط المنازل في الخربة بشبكة الكهرباء. وتزامن إصدار هذه الأوامر مع

ارتفاع في عدد عمليات الهدم للمباني في منطقة ج (C) في الضفة الغربية (أنظر قسم القضايا الرئيسية لمزيد من التفاصيل).

تقع بلدة عقربا في منطقة أ (A) بينما تقع خربة الخشبة على بعد 3كم في منطقة ج (C) على أرض تابعة لبلدة عقربا في إطار منطقة أعلنتها إسرائيل منطقة عسكرية مغلقة[3]. يقطن في الخربة 21 أسرة يبلغ تعدادهم 165 نسمة. المباني التي تضمنت في الأوامر هي عبارة عن منازل حديثة أو ملحقات أضيفت للمباني القائمة. طبقا لرئيس بلدية عقربا، المنازل المهددة تم تشييدها العام الماضي وقامت البلدية بربط الخربة بشبكة الكهرباء قبل ما يقرب من ستة أشهر. وقد أكد رئيس البلدية أن أهل القرية يسعون للحصول على مساعدات قانونية للتقدم باستئناف ضد الأوامر (وقد تم تأمين المساعدة القانونية لاحقا بعد تدخل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية).

خلال زيارة ميدانية بتاريخ 17 كانون الثاني إلى المنطقة، تحدث المواطنون إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول عدم تمكنهم من العيش داخل البلدة لأنهم يعتمدون كليا على رعي المواشي ولذلك يتوجب عليهم العيش بالقرب من مواشيهم بالرغم من أصولهم المرتبطة ببلدة عقربا. طبقا للسكان، فقد بنوا عشرات المنازل قبل عشرة أعوام بدون مواجهة تهديدات الهدم. ومؤخرا، نتجت حاجة لبناء مباني إضافية للعيش ولتوفير الحماية للماشية. ويعمل السكان أيضا على بناء مدرسة جديدة في منطقة قريبة من منازلهم. موقع المدرسة يقع في منطقة ب (B) وتمكن السكان من الحصول على تصريح بناء من السلطة الفلسطينية لبناء المدرسة.

وتأتي تهديدات الهدم في وقت تعاني خربة تل الخشبة من آثار الصقيع في شهر كانون الثاني على الماشية. وقال المواطنون أن ما يقرب من 300 رأس ماشية نفق نتيجة للبرد القارص. (المواطنون الذين تأثروا من الصقيع تسلموا دعما من صندوق الاستجابة الإنسانية الطارئة. *أنظر قسم القضايا الرئيسية لمزيد من التفاصيل)*

[3] تغطي أرض عقربا 50,000 دونم ، وما يقرب من 400 دونم يملكها سكان الخربة.

حماية المدنيين

تحليل قسم حماية المدنيين
قتل 89 فلسطيني خلال النزاع المباشر في شهر كانون الثاني 2008، أي زيادة بنسبة 44% بالمقارنة مع شهر كانون الأول 2007. وقد جاءت الزيادة بشكل رئيسي بسبب ارتفاع الوفيات في قطاع غزة، تحديدا في محافظات غزة وشمالي غزة. وبذلك يصبح شهر كانون الثاني الأعلى من ناحية أعلى رقم من الوفيات الفلسطينية في قطاع غزة منذ شهر تشرين الثاني 2006 حيث قتل حينئذ 18 فلسطيني، بما فيه 8 أطفال، في حادثة واحدة بسبب القصف المدفعي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. لكن الذخيرة الحية وقذائف الدبابات التي استخدمت على قطاع غزة هذا الشهر أدت إلى أعلى نسبة وفيات في حادثة واحدة (17).

تضاعف أيضا عدد الإصابات نتيجة النزاع المباشر في شهر كانون الثاني 2008 بالمقارنة بالشهر الماضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولوحظت الزيادة بشكل واضح في محافظتي نابلس وغزة. فقد أدت العملية العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في البلدة القديمة في نابلس إلى إصابة 38 فلسطيني (بما فيه 21 طفل)، تحديدا خلال المواجهات بين جيش الدفاع الإسرائيلي وراشقي الحجارة الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، جرح 118 فلسطيني خلال أربعة مناسبات في قطاع غزة: 30 إصابة خلال عملية عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي في مدينة غزة؛ 45 (بما فيه 26 طفل وثلاث نساء) عندما قام سلاح الجو الإسرائيلي بإطلاق صاروخ على وزارة الداخلية فيما كانت الجموع تحتفل في عرس بالقرب من المبنى؛ 26 إصابة خلال عملية عسكرية في مخيم البريج؛ بالإضافة إلى 17 إصابة خلال عملية عسكرية في قرية بني سهيلا إلى الشرق من خان يونس.

قتل جندي من حرس الحدود الإسرائيلي هذا الشهر عند حاجز عسكري على مدخل مخيم شعفاط عندما أطلق مسلح مجهول من المخيم (القدس) النار على الجندي. ومثل شهر كانون الأول 2007، جرح 20 إسرائيليا هذا الشهر: ست إصابات (من جيش الدفاع الإسرائيلي) في قطاع غزة؛ خمس إصابات (بما فيه ثلاثة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي) في الضفة الغربية؛ وتسع إصابات (بما فيه امرأتين) في إسرائيل عن طريق قذائف أطلقت من غزة. وقتل أيضا عامل من الإكوادور يعمل في مزرعة إسرائيلي مجاورة للحدود مع غزة بالنيران الفلسطينية من شرقي خان يونس.

وسجل شهر كانون الثاني أدنى رقم للوفيات نتيجة العنف الداخلي منذ نيسان 2006 (تسعة مقابل صفر) وأدنى رقم من الإصابات نتيجة العنف الداخلي منذ تشرين الثاني 2006 (67 مقابل 36). أكثر من ثلثي الإصابات حصلت خلال مظاهرة ضد زيارة الرئيس جورج بوش إلى رام الله وما يعتقده المتظاهرون انه يدعم سياسات إسرائيل الاحتلالية. ومن ناحية أخرى، خمسة من مجموع تسعة وفيات بسبب العنف الداخلي كانت بسبب نزاعات عائلية في قطاع غزة.

النزوح والجفاف يزيد من الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان للفلسطينيين
واجهت الأراضي الفلسطينية المحتلة أزمة معقدة فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان لفترة طويلة مما انعكس على مختلف جوانب حياة الفلسطينيين المدنيين. وواجهت بعض المناطق جنوبي الضفة الغربية خلال هذا الشتاء جفافا صعبا.

وقد أحبطت الاغلاقات المفروضة على الأراضي الفلسطينية جهود منظمات المساعدة لمساعدة السكان المتضررين حيث أصبحت عمليات إيصال المياه في الخزانات والمساعدات الرئيسية أكثر تكلفة واستهلاكا للوقت. وبنفس الطريقة واجهت التجمعات السكانية الأكثر عوزا مصاعب متزايدة عند محاولتهم للوصول إلى مصادر بديلة للمياه التي تعتبر من حقوق الإنسان الأساسية. وبصفتها القوة المحتلة، إسرائيل تمتلك السلطة لفرض قيود على حركة التنقل من أجل تلبية الاحتياجات العسكرية الخاصة بها بشرط أن تتماشى هذه القيود مع المتطلبات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان (بما يتضمن التفكير الجيد بالأضرار المتوقعة على الظروف الحياتية للسكان). لكن العديد من الاغلاقات على الطرق تأتي لأهداف أخرى، منها إقامة شبكة طرق سريعة ومريحة لتخدم المواطنين الإسرائيليين بشكل استثنائي (العديد منهم هم مستوطنون) الذين يتنقلون داخل الضفة الغربية[4]. وبذلك فان هذه القيود تشكل انتهاكا لحق الحرية في الحركة والحق في مستوى معيشي كاف للسكان الفلسطينيين كما أقره ميثاق حقوق الإنسان الدولي.
بالإضافة إلى العائلات التي تضررت بسبب الجفاف، هناك أيضا الأسر التي نزحت من أماكن سكناها بعد التدمير الكامل أو الجزئي لمنازلهم. وتحدث هذه الممارسات من قبل السلطات الإسرائيلية آثارا مباشرة وطويلة الأمد على الضحايا حيث يحرمون من حق السكن والمستوى المعيشي اللائق وحق الوصول إلى المياه وحق التشغيل التي تعتبر من الحقوق المنصوص عليها في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، مما ترك هذه الحقوق تحت رحمة المساعدات.

وقامت العديد من هيئات الأمم المتحدة المراقبة لمعاهدة حقوق الإنسان بطرح موضوع هدم المنازل الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية، بما فيها لجنة مكافحة التعذيب التي عبرت في عام 2001 عن قلقها فيما يتعلق "بالسياسات الإسرائيلية حول هدم المنازل التي يمكن في لحظات معينة أن ترتفع إلى حد التعامل والعقاب المهين واللانساني."

[4] أنظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للمستوطنات والبنى التحتية الإسرائيلية في الضفة الغربية، تموز 2007.

حماية الأطفال

بدأ العام 2008 كعام قاتم بالنسبة للطفل الفلسطيني. قتل ستة أطفال خلال شهر كانون الثاني من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي وهذا الرقم أعلى من معدل الشهري في عام 2007 الذي بلغ 4. تم إصابة 65 طفل، ويعتبر هذا الرقم أعلى رقم شهري منذ شهر تشرين الثاني 2006، ويتضمن الرقم 58 طفلا (بما فيه ستة بنات) أصابهم جيش الدفاع الإسرائيلي، وأربعة أطفال جرحوا من قبل المستوطنين الإسرائيليين، بالإضافة إلى ثلاث أطفال أصيبوا بطريق الخطأ من قبل فلسطينيين كانوا يرشقون الحجارة خلال مواجهات مع جيش الدفاع الإسرائيلي خلال العملية العسكرية في مدينة نابلس في الفترة 3-5 كانون الثاني. بالمقارنة مع شهر كانون الأول 2007، تمثل هذه الأرقام تضاعف بستة مرات فيما يتعلق بالوفيات في صفوف الأطفال وتضاعف بإحدى عشرة مرة فيما يتعلق بالإصابات في صفوف الأطفال.

خلال عملية الاجتياح من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في البلدة القديمة في نابلس، 18 من مجموع الأشخاص اللذين أصيبوا من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي البالغ عددهم 31 كانوا من الأطفال (بما يتضمن 4 بنات)، وأغلبية هؤلاء الأطفال (12) أصيبوا برصاصات مطاطية. أصغر طفل أصيب لم يتعد عمرة 4 أعوام.

في قطاع غزة، 26 (بما فيه بنتين) من مجموع الذين أصيبوا من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي البالغ عددهم 27 طفل في شهر كانون الثاني كانت إصابتهم بسبب الشظايا المتطايرة عندما قامت طائرة اف-16 بإطلاق صاروخ على وزارة الداخلية في مدينة غزة. تم تدمير المبنى وتضررت المنازل المجاورة. معظم اللذين أصيبوا (ما مجموعه 45) كانوا يشاركون في حفل عرس. سبعة من الأطفال الذين أصيبوا هم من دون الخامسة.

العدد العالي من الإصابات في صفوف الأطفال يجعل شهر كانون الثاني من عام 2008 الشهر الذي شهد أعلى رقم للإصابات في صفوف الأطفال في الشهر في قطاع غزة منذ شهر كانون الثاني 2005. الشهر الثاني يليه كان شهر تموز 2006 عندما أصيب 20 طفلا خلال 16 حادثة مختلفة، نصفهم بسبب القصف المدفعي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. بالمقارنة، الإصابات في صفوف الأطفال في شهر كانون الثاني 2008 جاءت بمعظمها من قبل الصواريخ التي أطلقها سلاح الجو الإسرائيلي.

زيادة اثر عمليات الهدم والنزوح على الأطفال الفلسطينيين

بالنظر إلى الارتفاع الملحوظ في عدد المنازل التي قامت السلطات الإسرائيلية بهدمها في شهر كانون الثاني، من الواضح أن الأطفال الفلسطينيين، تحديدا أطفال التجمعات البدوية، يتأثرون بشكل أكبر من عمليات النزوح. في حين لا يوجد أرقام نهائية حول عدد الأطفال النازحين في شهر كانون الثاني، وبالنظر إلى حقيقة أن الأطفال يشكلون نسبة 50% من السكان، يتوقع أن يكون الرقم عاليا. إن عملية هدم منزل أو الإزاحة القصرية لتجمع سكاني بأكمله تؤثر بشكل فوري على الأطفال، بالإضافة إلى الآثار متوسطة الأمد. طبقا لدراسة أجراها مركز الإرشاد الفلسطيني بالتعاون مع منظمة إنقاذ الطفل – المملكة المتحدة- ومنظمة التعاون، عندما يتم هدم منزل، تأتي النتائج الفورية صعبة على الطفل حيث ينفصل الأطفال عن الآباء والأمهات في حالات معينة وتنشأ فجوة في وصول الأطفال إلى التعليم، المرافق الصحية، والمياه النظيفة. أما النتائج على المدى البعيد، فهي تتضمن الاضطرابات النفسية، تدني مستويات التحصيل الأكاديمي والتسرب المبكر من المدرسة.

اعتقال الأطفال الفلسطينيين

لغاية 31 كانون الثاني، كان يوجد 327 طفلا فلسطينيا (بما فيه فتاتين) قيد الاعتقال في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. ومن مجموع هؤلاء، يوجد 18 طفل محتجزين بأوامر اعتقال إداري (أي اعتقال وحبس دون توجيه أية تهمة أو محاكمة). 11% من الأطفال المعتقلين هم ما دون سن السادسة عشرة.

حرية الوصول والأضرار والهجمات على المرافق التعليمية

استمرت عمليات ونظام منع التجوال من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي بتشويش المسيرة التربوية للأطفال خلال شهر كانون الثاني، خاصة في مدينة نابلس حيث أغلقت 13 مدرسة خلال الفترة 3-5 كانون الثاني. طبقا لوزارة التربية والتعليم العالي، تضرر بسبب ذلك 5,700 طفل.

في غزة، وقعت ثلاث أحداث متفرقة تتعلق بالمدارس في شهر كانون الثاني: الحادثة الأولى كانت في مدرسة تابعة للأونروا في غزة الوسطى مما أدى إلى تبادل إطلاق النار بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمسلحين الفلسطينيين. وقد وقع الحادثان الآخران في المدرسة الأمريكية في بيت لاهيا (الطاقم العامل فيها من الفلسطينيين إلا أنها تتبع المنهاج الأمريكي). نفذ الحادثة الأولى مجموعة من المسلحين الملثمين مما أدى إلى أضرار بالمبنى عندما تم إطلاق قذيفة أر.بي.جي على الطابق الثاني من مبنى المدرسة. وبعد يومين اقتحم مسلحون المدرسة وقاموا بتحطيم الممتلكات وسرقة أجهزة الحاسوب. ويتوقع أن الهجمات جاءت للتعبير عن الاحتجاج ضد زيارة الرئيس الأمريكي إلى المنطقة وادعت مجموعة تسمي نفسها "جيش المؤمنين" مسؤوليتها عن الهجوم على المدرسة التي قد تم استهدافها في عام 2005 من خلال اختطاف معلمين اثنين من الأجانب.

العنف والملكية الخاصة

عنف المستوطنين في الخليل

بعيد مقتل مستوطنين إسرائيليين من مستوطنة كريات أربع بتاريخ 28 كانون الأول 2007، حصل ارتفاع واضح في حالات عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في مدينة الخليل. وقد اتخذ العنف شكل الاهانات الجسدية والشفهية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتركزت هذه المضايقات تحديدا ضد المواطنين الفلسطينيين في وادي الحسين، بالإضافة إلى الممتلكات الفلسطينية بالقرب من مستوطنة بيت هداسا التي تقع في وسط مدينة الخليل.

وفي وادي الحسين، قام المستوطنون الإسرائيليون من مستوطنات كريات أربع وبناية الرجبي باحتلال قطعة أرض لمدة 9 أيام (بدءا من 9 كانون الثاني). ومنع المستوطنون حركة المرور إلى شارع المصلين الذي يستخدمه الفلسطينيون الذين يسكنون بعد منطقة مستوطنة كريات أربع للوصول إلى المدارس والى الحرم الإبراهيمي وأماكن أخرى. وقد وقعت حوادث اعتداءات متكررة على المنازل الفلسطينية في محيط الأرض التي احتلت هناك. بتاريخ 12 كانون الثاني، أصيب ما لا يقل عن 12 فلسطيني (بما فيه أطفال) خلال هجوم من قبل مجموعة كبيرة من المستوطنين.

خلال شهر كانون الثاني، أشارت التقارير إلى وقوع 24 هجوم على الأقل في منطقة الخليل، بما فيه ضرب واعتقال موظف يعمل لدى منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي لمدة يومين حيث كان يغطي الأحداث في تلك المنطقة. إضافة إلى ذلك، قام المستوطنون بضرب طفلين فلسطينيين ومن ثم قامت الشرطة الإسرائيلية باعتقال الطفلين بتاريخ 30 كانون الثاني. وذكرت التقارير إلى هجمات إضافية بالقرب من مستوطنة بيت هداسا حيث قام المستوطنون بإحراق الحمام في بيت عائلة السدر حيث يقع منزل هذه العائلة وراء المستوطنة. قام أطفال المستوطنين من المدرسة بإلقاء الحجار وقطع الطوب عبر النافذة الصغيرة للحمام، مما سبب ضررا لسخان المياه والمجلى والغسالة. وقالت عائلة السدر أن هذه الهجمات حصلت على مدى أربعة أيام بدون أي تدخل من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذي يحرس المستوطنة.

وأشارت تقارير إلى أضرار شبيهة أصابت الممتلكات الفلسطينية بتاريخ 2 كانون الثاني 2008 في حي البويرة الموجود إلى شمال مستوطنة جيفعات خارصينا. فقد تجمع شبان المستوطنين على طرف المستوطنة وألقوا الحجارة على المنازل الفلسطينية المجاورة، مما أدى إلى أضرار أصابت النوافذ والأبواب وألواح السخان الشمسي. يعتبر حي البويرة أحد التجمعات السكانية المعزولة في مدينة الخليل. يوجد إغلاق تام أمام المركبات التي تريد الوصول إلى الحي حيث تعيش 65 عائلة فلسطينية لأن الطريق الرئيسي الذي يقود إلى الحي يسير أمام المدخل الرئيسي إلى المستوطنة. إضافة إلى ذلك، في الفترة بين 2003 و2005، أقام جيش الدفاع الإسرائيلي منطقة عازلة لصالح المستوطنة على أراضي البويرة وخلال ذلك، سبب ذلك ضرر بالغ للزراعة الفلسطينية والبنى التحتية المرتبطة بها في تلك المنطقة، خاصة من خلال اقتلاع وتخريب أشجار العنب وأشجار الثمار الأخرى. طبقا لوزارة الزراعة الفلسطينية، أدت هذه الهجمات إلى خسائر تقدر بما مجموعه 110,950 دولار أمريكي.

التوجهات في إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون في عام 2007

- قتل مدنيان إسرائيليان من جراء إطلاق الصواريخ في عام 2007 (في أيار)؛ لم يقتل أي مدني إسرائيلي جراء إطلاق قذائف الهاون. جرح 29 إسرائيليا جراء إطلاق الصواريخ في عام 2007 وجرح إسرائيليان من جراء إطلاق قذائف الهاون. تسع إصابات وقعت بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران.

- في العام 2007، جرح 69 جندي إسرائيلي جراء إطلاق الصواريخ، بالإضافة إلى إصابة أربعة آخرين جراء إطلاق قذائف الهاون، وكل هذه الإصابات حصلت بعد سيطرة حماس على كامل قطاع غزة. وقد جرح الجنود في حادثة واحدة بتاريخ 11 أيلول 2007 عندما أطلق صاروخ من منطقة شرقي مدينة الشيخ زايد في بيت لاهيا على قاعدة عسكرية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من كيبوتس زيكيم

- في العام 2007، تم إطلاق ما مجموعه 1,331 صاروخ من قطاع غزة تجاه/على إسرائيل بالمقارنة مع 1,786 صاروخ في عام 2006. عدد الصواريخ التي أطلقت من قطاع غزة في العام 2007 ما قبل وما بعد سيطرة حماس على قطاع غزة كان متشابه إلى حد كبير. (662 صاروخ ما قبل منتصف حزيران و669 في النصف الثاني من عام 2007).

- في الفترة ما بين شهر آب وكانون الأول من عام 2007، ما يزيد عن 50% من الصواريخ التي أطلقت من غزة استهدفت مدينة سديروت ومنطقة النقب الغربي.

- من ناحية قذائف الهاون، كان هناك ازدياد بتسعة أضعاف بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران (963 مقابل 108). وقد أدت قذائف الهاون خلال تلك الفترة إلى إصابة مدني إسرائيلي واحد (البيانات المقارنة للعام 2006 ليست متوفرة).

- في شهر كانون الثاني من عام 2007، تم إطلاق 267 صاروخ باتجاه إسرائيل ويعتبر هذا الرقم أعلى من معدل الصواريخ لعام 2007 (111 صاروخ في الشهر وفي شهر كانون أول أطلق 155 صاروخ). ويعتبر أيضا الرقم الأعلى الخامس منذ شهر كانون الثاني 2005 – 476 صاروخ في تموز 2005؛ 323 صاروخ في شهر أيار 2007؛ 309 في شهر تموز 2006؛ 283 صاروخ في شهر تشرين الثاني 2006. وكنتيجة لذلك، جرح تسعة إسرائيليين (لم يجرح أي طفل). لم تحصل أية وفاة في صفوف الإسرائيليين خلال شهر كانون الثاني جراء إطلاق الصواريخ.

- في شهر كانون الثاني من عام 2008، تم إطلاق 256 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل، ويعتبر هذا الرقم أدنى من رقم شهر كانون الأول (342 قذيفة)، لكن الرقم يبقى أعلى من المعدل الشهري للعام 2007 (89 قذيفة). لم يقتل أو يجرح أي مدني إسرائيلي أو جندي نتيجة لذلك.

حرية الوصول

معابر غزة

خلال شهر كانون الثاني، تسلمت غزة حمولة 1439 شاحنة من الواردات مقارنة بما مجموعه 5930 خلال نفس الشهر في العام 2007. وقد تم تشديد نظام الإغلاق بشكل إضافي عندما قامت إسرائيل بمنع حركة نقل كافة البضائع في الفترة 17-22 كانون الثاني. وعندما قامت إسرائيل بإعادة فتح معبر صوفا، أدخلت إجراءات أمنية جديدة مما خفض عدد الشاحنات التي تمكنت دخول غزة إلى ما يقرب من 10. إضافة إلى ذلك، تم السماح فقط لبضائع تنقلها منظمات إنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي إلى غزة بعد التدقيق الأمني الذي تضمن إزالة الغلاف الموجود على البضائع واستخدام الكلاب لفحص البضائع.

حرية وصول مرضى غزة إلى الخدمات الصحية التحويلية (منظمة الصحة العالمية)

تأثرت عملية عبور المرضى الفلسطينيين عبر معبر ايريز بسبب الإغلاق الكامل الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة في منتصف شهر كانون ثاني. قررت السلطات الإسرائيلية أن تقيد مرور المرضى باستثناء الذين تم تحديد حالتهم على أنها "حالات طارئة"[5]. وتم تنفيذ القرار في الفترة 18-26 كانون الثاني. بتاريخ 27 كانون الثاني، تم السماح لكافة تصنيفات المرضى الذين تسلموا تصاريح بالعبور عبر معبر ايريز. طبقا لمكتب الارتباط الفلسطيني على معبر ايريز، حاول 645 مريض المرور عبر معبر ايريز خلال شهر كانون الثاني. ومن هؤلاء، تم منع على الأقل[6] خمسة مرضى بعد أن قامت السلطات الإسرائيلية باستجوابهم على المعبر.

تقوم منظمة الصحة العالمية بمراقبة حالة المرضى من قطاع غزة الذين توفوا بعد أن منعوا من الوصول إلى الخدمات الصحية التحويلية. في الفترة ما بين 1 تشرين الأول لغاية 31 كانون الأول 2007، أكدت منظمة الصحة العالمية 20 وفاة، بما فيه خمسة أطفال. أما الأسباب التي تم التأكد منها فيما يتعلق بمنع الوصول تضمنت: الإعاقة أو منع المرور عبر معبر ايريز للحصول على الخدمات في إسرائيل، الضفة الغربية، أو في الخارج (حالتا وفاة)؛ إعاقة في الحصول أو منع الحصول على التصريح الضروري للعبور (12 حالة وفاة)؛ عدم القدرة على الخروج من قطاع غزة عبر معبر رفح للحصول على خدمات في مصر (حالتا وفاة)؛ عدم وجود مكان في المستشفيات الإسرائيلية (بالتالي إعاقة الدخول) (أربع حالات وفاة).

---

[5] الحالات الطارئة هي حالات المرضى الذين يحتاجون إلى علاج للأورام وللقلب وعلاج إنقاذ الحياة.

[6] يجب على المرضى أن يسجلوا أسمائهم وأرقام بطاقات الهوية عند مكتب الارتباط على معبر ايريز قبل الدخول إلى الجانب الإسرائيلي من المعبر. لا يعود كافة المرضى الذين يمنعون من العبور إلى الجانب الفلسطيني لإعلامهم.

الظروف الاجتماعية-الاقتصادية

تقارير الأونروا حول البطالة، الفقر، والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية

النتائج الاقتصادية للصقيع على سوق بيت لحم

تم تسجيل ارتفاعا كبيرا في أسعار الخضار والفواكه كنتيجة للأحوال الجوية غير الاعتيادية خلال هذا الشتاء. وقد راقبت الأونروا السوق في مدينة بيت لحم، بما فيه البائعين في السوق المركزي ومحال الخضار الواقعة على الطريق الرئيسي تجاه مخيم الدهيشة والدوحة، وأفادت أن أسعار الخضار ارتفعت ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف في شهر كانون الثاني، كما هو مبين في شكل رقم 1.

وقد سجلت كافة الخضار تقريبا التي يبيعها بائعو المفرق على الطريق الرئيسي إلى مخيم دهيشة والدوحة ارتفاعا في الأسعار، خاصة الكوسة، والخس، والزهر، والخيار، والبندورة. بائعو الخضار في السوق المركزي أكدوا هذه الأسعار وأفادوا أنهم خسروا ما يقرب من 50% من أرباحهم خلال الشهر. وبنظرهم، فان الصقيع سيؤثر بشكل واضح على الأسعار في السوق للشهرين القادمين، على الأقل، لحين توفر محصول الموسم الثاني. وتكشف المشاهدات المباشرة في المحال في بيت لحم إلى أن الزبائن غالبا ما يشترون بالدين وبكميات ضئيلة بدل شراء الصندوق بأكمله (15-20كغم) في السابق.

فقد اضطر المزارعون الصغار بفعل الأحوال الجوية من القرى المجاورة (على سبيل المثال قرية ارطاس جنوبي بيت لحم) إلى بيع محصولهم (الفجل، البصل، الخس، والزهر) مباشرة إلى الزبائن في مدينة بيت لحم حيث أن بائعي الجملة لن يسمحوا لهم بكسب أي ربح. لقد حصل انكماش على الربح من النشاطات الزراعية التقليدية على مر الأعوام مما أدى بالمزارعين الصغار إلى المزج ما بين نشاطاتهم الزراعية وعمل بدوام جزئي في قطاع البناء من أجل تلبية احتياجات الأسرة.

Figure 1: Bethlehem market: change in vegetable prices (NIS/Kg)

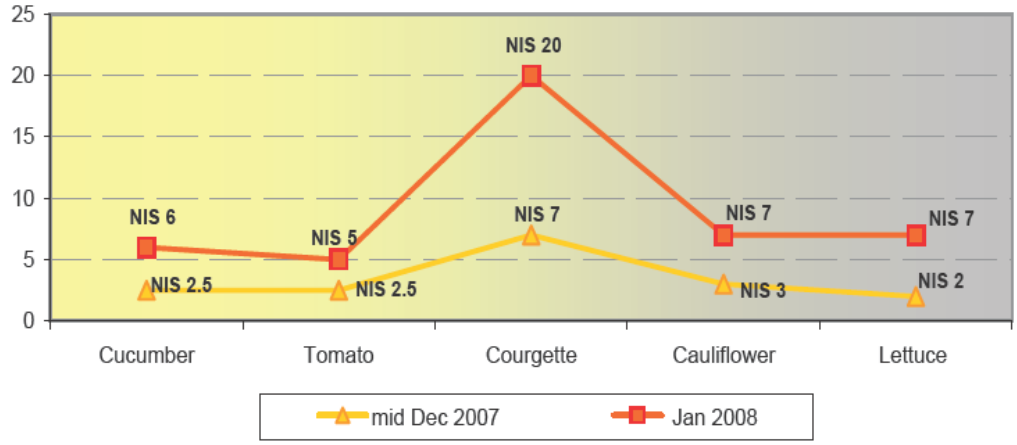

الصحة

وفرة الأدوية في قطاع غزة (منظمة الصحة العالمية)
تحسن وضع وفرة الأدوية لدى الصيدليات المركزية في قطاع غزة. انخفض عدد الأدوية التي وصل مستوى الاحتياط بها إلى درجة الصفر[7] ليصل إلى 80 صنف من مجموع 416 صنف على لائحة الأدوية الضرورية، بالمقارنة مع 105 أصناف في شهر كانون الأول 2007. وتحسن أيضا وضع وفرة اللوازم الطبية في الصيدليات المركزية في قطاع غزة في شهر كانون الثاني بالمقارنة مع شهر كانون الأول 2007. وصل عدد اللوازم الطبية التي وصل فيها مستوى الاحتياطي إلى الصفر إلى 186 نوع في شهر كانون الثاني بالمقارنة مع 203 صنف في شهر كانون الأول.

وعلى مستوى المستشفيات، قامت منظمة الصحة العالمية بتوفير نوعين أساسيين من المضادات الحيوية إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية التابعة لوزارة الصحة من مجموع ستة أصناف من المضادات الحيوية المستخدمة غالبا حيث كانت غير متوفرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى[8]. وقد أنخفض نقص الأدوية المنبهة وعلاج الأمراض المزمنة على مستوى عيادات الرعاية الصحية الأساسية وأدوية التخدير واستثارة مخاض الولادة والبروتين على مستوى المستشفيات بعد توفير إمدادات الأدوية من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمات دولية أخرى.

وتم اكتشاف نقص أدوية العلاج الكيماوي[9] على مستوى المستشفيات للشهر الثاني على التوالي. إضافة لذلك، نقص التطعيمات ضد الحصبة، والنكاف والحصبة الألمانية[10] شكلت مشكلة في وزارة الصحة والمرافق الصحية التابعة للأونروا للشهر الرابع على التوالي. وقامت منظمة الصحة العالمية بتنسيق مرور الشحنة (شاحنتين مكونة من 48 صندوق من الأدوية واللوازم الطبية) عبر معبر كيريم شالوم بتاريخ 17 كانون الثاني. وقد تم منع شاحنة من المرور مع إعاقتها لغاية 24 كانون الثاني. إضافة إلى ذلك، تم منع مرور شحنة تابعة لمنظمة الصحة العالمية (شاحنتين فيها 24 صندوق من الأدوية واللوازم الطبية) عبر معبر صوفا وشحنة أخرى (شاحنة فيها 69 صندوق من الأدوية التي يجب أن تحفظ في حالة تبريد) عبر معبر أيريز بتاريخ 29 كانون الثاني وأعيقت لغاية 3 شباط.

القيود على حرية الوصول إلى الخدمات الصحية في جنبا والتواني جنوبي الخليل
تعتبر جنبا والتواني تجمعا سكنيا في منطقة مسافر يطا، منطقة مأهولة بشكل متناثر في الضفة الغربية. حرية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في تلك المناطق صعبة جدا بسبب وجود

---

[7] الأدوية التي وصل مستوى الاحتياط بها إلى الصفر يعني احتياطي لفترة 0–1 شهر واحد وهذا أدنى من المستوى الأمني.

[8] المضادات الحيوي الأكثر استخداما للأطفال هو كلوكساسيلين، ريفامبيسين، سلفاميتوكسازول، تريميثوبرين، ايريثرومايسين، سيفالكسين، أموكسيسلين. وفرت منظمة الصحة العالمية إلى وزارة الصحة سلفاميتوكسازول، تريميثوبرين، أموكسيسلين.

[9] أدوية سايتوتوكسيك موجودة ضمن لائحة الأدوية الضرورية. توفير هذه الأصناف من الأدوية في العلاج الكيماوي وأي انقطاع عن الدواء يمكن أن يشكل تهديدا على الحياة. حاليا، يوجد 135 مريض بحاجة للأدوية التالية: Etoposide, Methotrexate, Bleomycin, Calcuim Folinate, Mitomycin, Chlorambucil, Hydroxy Urea, Mesna, Vincristin, Na Pamedronate, Cisplatin, Taxotere,Mabthera, Oxaliplatin, Imitinab

[10] يجب إعطاء هذه التطعيمات في عمر 15 شهر.

المستوطنين الإسرائيليين وصعوبة السفر على الطرق الوعرة. في التواني، توفر وزارة الصحة الرعاية الصحية الأساسية لفترة تصل إلى خمس ساعات في الأسبوع ويقوم طبيب نساء بتوفير الخدمات مرة في الشهر. في جنبا، لا توفر وزارة الصحة أو المنظمات غير الحكومية أية خدمات صحية. تقوم الأونروا بتوفير خدمات رعاية صحية أساسية مرة واحدة في الشهر. المرضى الذين يحتاجون إلى الخدمات الصحية في أيام أخرى يواجهون صعوبات جمة حيث يتوجب عليهم استخدام التراكتور للسفر على الطرق الوعرة لمدة ساعة ونصف من التواني وحوالي ساعتين من جنبا من أجل الوصول إلى الرعاية الصحية في منطقة يطا. ويعتبر هذا الوضع خطرا إلى درجة كبير للمرضى الذين يواجهون ظروفا صعبة أو النساء في مرحلة المخاض.

التدريب على جداول النمو الجديدة التابعة لمنظمة الصحة العالمية وكتيب صحة الأم والطفل (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف)

نظمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ودائرة التغذية في وزارة الصحة ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام حول جداول النمو الجديدة التابعة لمنظمة الصحة العالمية لتدريب المدربين لصالح العاملين في وزارة الصحة والأونروا والمنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة. وتبع ورشة العمل هذه ورشة عمل ليوم واحد لنفس المشاركين حول كتيب صحة الأم والطفل. سيتم استخدام جداول النمو الجديدة وكتيب صحة الأم والطفل في عيادات الأمومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة والأونروا ومنظمات غير حكومية أخرى. وقد تم نقاش خطة عمل لاستخدام كتيب صحة الأم والطفل وجداول النمو الجديدة ما بين المجموعات المختلفة.

أثر نقص الوقود والكهرباء على الخدمات الصحية (تكملة من قسم القضايا الأساسية)

- أعلن مستشفى غزة الأوروبي ومستشفى ناصر في خان يونس حالة طوارئ وأوقفت كافة النشاطات في كافة الدوائر خلال ساعات انقطاع الكهرباء، باستثناء الحالات الطارئة والمرضى في قسم العناية المكثفة. وتم استئناف العمل خلال فترة وجود الكهرباء لمدة 12 ساعة، باستثناء غرف العمليات التي تتطلب مولدات طارئة. اضطر مستشفى غزة للأطفال إلى إغلاق دائرتين من أصل أربع دوائر عامة للأطفال. وعملت بعض الدوائر في مستشفى الشفاء في ظروف بالغة الصعوبة حيث كان يوجد لديهم وقود احتياطي للمولدات يكفي لبضع ساعات، مما عرض المستشفى إلى مخاطر الإغلاق في حال لم يتم توفير الوقود في الوقت المناسب.

- انهارت بعض المعدات الطبية، مثل أجهزة التصوير الطبقي، وجهاز الشفط، وجهاز إسعاف الأطفال حديثي الولادة. وقد جاء ذلك ليضيف إلى المشاكل القائمة في مجال نقص اللوازم الطبية الأساسية وبعض الأدوية مثل البروستين الذي يستخدم لاستثارة مخاض الولادة. وكنتيجة لذلك، اضطر أطباء النساء استخدام العملية القيصرية عند الولادة. أغلقت الصيدليات المركزية من أجل توفير الوقود المتبقي لاستخدامه لتبريد التطعيمات لكافة أنحاء غزة[11]. "

[11] استجابة للاحتياجات الطبية الماثلة، وفرت منظمة اليونيسيف 48 حاملة للتطعيمات و9 برادات للتطعيمات، و199 ميزان حرارة من أجل الحفاظ على التطعيمات. الأونروا وفرت إلى مستشفى الشفاء ومستشفى غزة للأطفال ومستشفى غزة الأوروبي 13,000 لتر من الوقود الذي كان كافيا لتشغيل المرافق لبضعة أيام.

الأمن الغذائي والزراعة

"يتحقق الأمن الغذائي عندما يستطيع كافة السكان في كل الأوقات الوصول إلى كميات كافية وآمنة من الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية وللعيش بشكل صحي ونشط"

قطاع غزة

تظهر دراسة السوق في قطاع غزة إلى توفر السلع الغذائية الأساسية في السوق حيث جلب معظم أصحاب المحال التجارية احتياطي من الإمدادات خلال عبورهم إلى مصر عندما فتح معبر رفح. لكن وجد ارتفاع واضح في سعر الدقيق بالمقارنة مع الشهر الماضي بسبب الواردات المحدودة. ويظهر تحليل السوق أيضا إلى ارتفاع كبير في سعر الدقيق بنسبة 57% وزيت الزيتون بنسبة 8% بالمقارنة مع نفس الشهر في العام الماضي. ازدادت التكلفة الإجمالية لسلة الغذاء الأساسية[12] (الدقيق، الأرز، الحليب، السكر، زيت الزيتون، الحمص) بنسبة 13% بالمقارنة مع شهر كانون ثاني 2007.

كمية السمك الذي تم اصطياده في قطاع غزة في شهر كانون الثاني من عام 2007 وصل إلى 62,7 طن بالمقارنة مع 46 طن لنفس الشهر العام الماضي، تحديدا بسبب صيد أكبر من سمك السردين. بسبب تجميد عمليات التصدير – الأمر الذي ساهم بانخفاض أسعار السمك في السوق المحلي – بالإضافة إلى القيود على صيد بعض الأصناف، انخفض إجمالي الدخل من السمك بنسبة 32% في عام 2007. وكنتيجة لتجميد التصدير، يخسر قطاع الثروة السمكية 2 مليون طن من الصادرات السمكية بقيمة 32,000 دولار أمريكي في اليوم. نقص الوقود يتوقع أن يمنع ما يقرب من 3,500 صياد من تشغيل قواربهم. وبسبب القيود على الواردات والأسعار العالية لمنتجات اللحوم، يمثل السمك حاليا مصدر البروتين الحيواني الأقل تكلفة. لذلك، فان أي نقص في حجم وأصناف السمك الذي يتم اصطياده (لقد تأثر فعليا بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى البحر)[13] سيقيد من قدرة سكان غزة في الحصول على نظام تغذية متنوع ومفيد.

مشاهدات ميدانية من غزة:

- قطع الغيار لقطاع الصيد محدودة ومتوفرة بأسعار عالية.
- ارتفعت أسعار الخضار (البندورة والخيار) بسبب الصقيع.
- الإنتاج المحلي للحليب الطازج توقف بسبب تعليق واردات الماشية (منذ منتصف كانون الأول) وتخفيض في جودة وكمية العلف (مرتبط بالقيود على الواردات وتكاليف العلف العالية على المستوى الدولي).
- اللحوم الطازجة متوفرة لكن الأسعار تبقى مرتفعة، ما بين 48-50 شيكل إسرائيلي جديد للكيلو.
- لا تتوفر كافة أنواع الفواكه باستثناء الموز والتوت والبرتقال المتوفرة بأسعار عالية.

الضفة الغربية:

- تظهر دراسة السوق في الضفة الغربية إلى أن السلع الغذائية الأساسية متوفرة في السوق وان هناك تغيير كبير في الأسعار بالمقارنة مع الشهر الماضي حيث زادت

---

[12] سلة الغذاء الأساسية هي معدل كميات (كغم) الغذاء المستهلكة في الشهر: الدقيق، الأرز، الحليب، السكر، زيت الزيتون والحمص في الأراضي الفلسطينية المحتلة لمتوسط الأسرة الفلسطينية.

[13] الحدود المسموح بها للصيد في قطاع غزة تم تحديدها ب 20 ميل بحري في اتفاقيات أوسلو لعام 1995، لكن منذ شهر تشرين أول 2006، تم تقييد الحدود إلى 6 أميال بحرية فقط وفي واقع الحال يقوم خفر السواحل الإسرائيلي بتقييد الصيادين الفلسطينيين للبقاء في مناطق ضحلة (خاصة في رفح).

أسعار الدقيق والزيت النباتي بنسب 7,9% و16,9% على التوالي. بالمقارنة مع شهر كانون ثاني من عام 2007، ازداد سعر الدقيق والزيت النباتي بنسبة 112% و49,1%. ويعزو التجار هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار في الأسواق الدولية وبسبب سياسة الإغلاق التي تفرضها إسرائيل. ارتفعت تكلفة سلة الغذاء الأساسية بنسبة 41,5% مقارنة بشهر كانون الثاني.

- كاستجابة ولمواجهة آثار الجفاف الذي أثر على التجمعات السكانية جنوبي الضفة الغربية، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوزيع حصة غذائية لمدة شهر واحد إلى 1057 أسرة. إضافة لذلك، يقوم قطاع الغذاء بتصميم مقترح مشترك من أجل معالجة الاحتياجات الآنية ومتوسطة المدى للتجمعات السكانية البدوية والمزارعين.
- أدى الصقيع في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تخفيض وفرة الخضار (الفول، البندورة، الخيار، والكوسة) مما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في الأسعار (على سبيل المثال سعر كيلوغرام من الخيار ارتفع من 4 شيكل إسرائيلي جديد إلى 10 شيكل إسرائيلي جديد والكوسة من 4 شيكل إسرائيلي جديد إلى 12 شيكل إسرائيلي جديد.

ارتفاع تكلفة السلة الغذائية

إن ارتفاع تكلفة السلة الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة جاء بسبب التقاء العديد من العوامل، بما فيه الارتفاع في الأسعار العالمية، ونظام الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، مثل الصقيع والجفاف. ويتوقع أن يؤدي هذا الارتفاع إلى إجبار الفقراء ذوي القوة الشرائية المتدنية على تخفيض في شراء واستهلاك الغذاء مما سيدفع العائلات المحتاجة إلى قطاع العائلات التي تعاني من غياب الأمن الغذائي.

المياه والصرف الصحي

"إن حق الفرد في المياه ينص على توفير مياه كافية وآمنة ومقبولة ويمكن الوصول إليها ويمكن تحمل تكلفتها من قبل الجميع ويمكن استخدام هذه المياه للاستخدام الشخصي والبيتي"

تقرير محدث عن غزة

لقد أثر الإغلاق والقيود المفروضة على الوقود والكهرباء على تشغيل 180 مرفق مياه وصرف صحي، خاصة 140 بئر مياه، و37 محطة ضخ للمياه العادمة، و3 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي. وكنتيجة لذلك، فاضت عشر محطات ضخ في مدينة غزة وخان يونس وشمالي غزة وبيت حانون. ومن خلال دعم مالي بقيمة 159,500 دولار أمريكي من اليونيسيف، ستعمل مصلحة مياه البلديات الساحلية على الاستجابة والتعامل مع الفيضانات ونقص الوقود خلال الشهرين القادمين من خلال الأعمال التالية:

1. تنظيف أثر الفيضان في محطات الضخ؛
2. توفير خزانات وقود متنقلة صغيرة الحجم للاحتياجات الطارئة لمنع كوارث متعلقة بالمياه والصرف الصحي في مناطق حساسة؛
3. توريد 60 دراجة هوائية إلى الطواقم العاملة في مصلحة المياه للمساعدة في التنقل بين محطات الضخ ومراقبة الأوضاع المائية؛
4. توفير 500 حقيبة فحص للمياه لضمان جودة المياه وخلوها من أي تلوث إلى العائلات في المناطق المتضررة؛
5. توفير 100 جزمة من المطاط و60 بدلة من المطاط للطواقم العاملة في مصلحة المياه كجزء من الملابس الواقية الضرورية خلال عملية التنظيف وتحويل الترسبات في محطات ضخ المياه العادمة ومرافق مياه الصرف الصحي؛
6. توفير مياه في الخزانات لفترة لا تقل عن شهرين إلى المدارس المتضررة في غزة ومحافظتي رفح ورفح الوسطى.

الاستجابة لأوضاع الجفاف في الضفة الغربية

كاستجابة للجفاف في الضفة الغربية، سيقوم قطاع المياه والصرف الصحي بتوفير مياه في خزانات إلى ما يقرب من 5,500 أسرة خلال الشهرين القادمين. وفي نفس الوقت، يتم حاليا استكشاف إجراءات متوسطة وطويلة المدى لتوفير الاحتياجات من خلال توفير مياه ذات جودة وتوفير قدرات لتخزين المياه وإقامة نقاط تعبئة وتمديد شبكات مع مزود المياه الإسرائيلي ميكوروت.

التعليم

"يستحق كافة الأطفال أن يتمتعوا بتعليم ذو جودة على أساس توجه مبني على الحقوق ومتأصل في مفهوم العدالة في النوع الاجتماعي"

طبقا لوزارة التربية والتعليم العالي:

- أغلقت 13 مدرسة في نابلس في الفترة 3-5 كانون الثاني كنتيجة لاجتياح جيش الدفاع الإسرائيلي المدينة ونظام منع التجول الذي فرض على 5,700 تلميذ؛
- بتاريخ 16 كانون الثاني، أغلقت مدرستين في محافظة رام الله بسبب نظام منع التجول الذي فرضته قوات جيش الدفاع الإسرائيلي عندما اقتحموا قرية المغير وأجروا تفتيش من بيت إلى بيت بحثا عن الأسلحة، وقد تأثر من ذلك 630 طالبا؛
- بتاريخ 2 كانون الثاني، اقتحم جيب تابع للجيش الإسرائيلي بوابة مدرسة فلسطين الأساسية للأولاد في قلقيلية مما أدى إلى تدمير البوابة؛
- بتاريخ 16 كانون الثاني، دخل جنود إسرائيليون وأربعة مستوطنون مدرسة ساوية اللبن الثانوية للذكور في شمالي نابلس وحاولوا دخول قاعة الامتحانات متهمين الأطفال بإلقاء الحجارة؛
- طبقا لوزارة التربية والتعليم العالي، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي طالبين وجرح خمسة آخرون خلال الشهر الأول من عام 2008.

المصادر والهدف من وراء راصد الشؤون الإنسانية

لقد قامت طواقم منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتحديد أربعة عوامل لديها الأثر الأكبر على الوضع الإنساني الحالي: (1) نقص الحماية للمدنيين وارتفاع وتيرة العنف؛ (2) التجزئة والتفتيت السياسي والجغرافي والمؤسساتي والاجتماعي للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ (3) الإغلاق، والقيود على حرية الوصول والفصل، والعزل وتأثيرات ذلك على حياة السكان؛ (4) أثر المستوطنات الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني على نظام حياة الفلسطينيين وتوفر الموارد ونقص المساحات والحيز للتطوير.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالمراقبة وإعداد التقارير بشكل شهري حول مواضيع الحماية وحرية الوصول في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2002. لكن وبعد التدهور الحاد في الأوضاع الإنسانية في عام 2006، قامت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية المناشدة الموحدة لعام 2006 بإصدار تقرير شهري يراقب التطورات والمؤشرات الإنسانية الرئيسية في القطاعات التالية: الحماية، حماية الطفل، الظروف الاجتماعية-الاقتصادية، الصحة بما يتضمن الدعم النفسي، الأمن الغذائي، الزراعة، التعليم، المياه والصرف الصحي. ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات مرتبطة بالقيود على حرية الحركة وحرية الوصول لأسباب إنسانية، بما يتضمن مراقبة التزامات برتيني 2002.

ويستخدم الراصد الحالي للشؤون الإنسانية قرارات مجلس الأمن الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية المعابر كمقاييس ومعايير لمراقبة مؤشرات الحماية وحرية الوصول. وقد قامت القطاعات برسم المعايير الإنسانية كقاعدة للمراقبة وقامت بتطوير مؤشرات يمكنها أن توضح الوضع الإنساني في ظل نزاع طويل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويستخدم راصد الشؤون الإنسانية مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، بالإضافة إلى مشاهدات ميدانية مؤكدة وتقارير حول الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تحليل الأوضاع الإنسانية. ويمكن لهذه الأساليب أن توفر تفسيرات مختلفة للوضع. وتكشف المؤشرات الإنسانية عن التغيرات والتوجهات طويلة الأمد بين شهر وآخر. توضح المشاهدات الميدانية إشارات حول الضغوطات التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات مستقبلية في الوضع بشكل عام. وتوفر التقارير معلومات حول مواضيع محددة أو تعطي لمحات موجزة أوسع حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

للنص الكامل:
http://www.ochaopt.org/documents/Humanitarian_Monitor_Jan_08.pdf